مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

أثناء ندوة بعنوان «آراء انتخابية» في صالة السالم بالعديلية أمس الأول

مرشحون من ديوان السالم: ضرورة العودة إلى الحوار الراقي البنّاء في طرح القضايا تحت قبة عبدالله السالم

طالب مرشحون بضرورة العودة كالسابق إلى استخدام لغة الحوار الراقي في التعاطي مع القضايا تحت قبة عبدالله السالم خاصة ان البرلمان الكويتي كان يضاهي في رقيه وطرحه برلمانات العالم المتقدم متمنين أن يكون هذا مسلك برلمان 2012.

جاء ذلك خلال الندوة التي اقيمت في ديوان السالم بالعديلية والتي شارك فيها كل من روضان الروضان وهشام الشايع وعروب الرفاعي بعنوان «آراء انتخابية».

في البداية تحدث مرشح الدائرة الثالثة روضان الروضان عن سبب خروجه من الحكومة السابقة قائلا: «كان بسبب الخلافات داخل مجلس الوزراء، التي كانت قبل اقالة الحكومة»، واشار الى انه في بداية تعيين الحكومة التي كان وزيرا فيها كان هناك تضامن حقيقي بين اعضائها قبل ان تطفح الخلافات على السطح بين اعضاء الحكومة حتى وصلت الى الضرب تحت الحزام وعلى المكشوف وهو ما ادى الى انسحابي منها.

وتحدث عن تجربته مرتين في مجلس الامة وان السلطتين التنفيذية والتشريعية كانتا في خلاف ولا تعاون بينهما مما أخر مشاريع الكويت كالتعليم والصحة والوحدة الوطنية.

وقال ان الكرة تتدحرج خلف المواطن فأصبحنا فئويين ولم تكن هذه الفئوية معروفة في الكويت من قبل، والان الشارع الكويتي منقسم بين سني وشيعي وحضري وبدوي.

واشار الروضان الى الايداعات المليونية والتي تعتبر فضيحة سياسية اكثر منها تهمة لان جميع المتهمين سيحكم عليهم بالبراءة نظرا لصعوبة اثبات مصادر هذه التحويلات.

وتناول مرشح الدائرة الثالثة هشام الشايع برنامجه الانتخابي بالتأكيد على قانون الذمة المالية وانشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، وتحدث عن قانون استقلالية القضاء وتحصينه من اي تدخلات لتوفير عنصر الحياد للجهاز القضائي وتوحيد الدعوى العمومية من خلال ضم التحقيقات والجهات المرافقة لها (الطب الشرعي والادلة الجنائية) الى الجسم القضائي، واشار الى اهمية ابعاد السلطة التنفيذية عن السيطرة والتدخل في اعمال السلطة التشريعية وابعاد السلطة التنفيذية من التصويت في لجان المجلس وتشكيل لجان التحقيق في متابعة اعمال السلطة نفسها.

وتطرق الى قانون تعارض المصالح بالا يكون المشرع طرفا مستفيدا من اقرارا اي مشاريع تصب في المصلحة الخاصة وشدد على حماية الطبقة المتوسطة وتذليل العقبات في الوزارات المتخصصة والتركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والجديدة والاسراع في تحريك العمل باقرار القوانين المتعلقة بالتنمية والتي هي حبيسة الادراج.

بعدها توالت الاسئلة من الناخبات في جميع القضايا الاجتماعية والسياسية وتمت الاجابة عنها.

بدورها رحبت مرشحة الدائرة الثانية عروب الرفاعي بالحضور وعبرت عن سرورها بأن ترى المرأة اليوم ناخبة وواعية وذات حراك سياسي وان تجتمع النساء في مثل هذا الديوان لاختيار المرشح بعد الاستماع له ومعرفة ماديه.

ودعت الرفاعي الناخبات الحاضرات الى حسن اختيار المرشح وبالذات المرشح الجديد وذلك للتدقيق في سيرته الشخصية قبل الترشيح ومعرفة نشاطه السابق وما عرف عنه من اخلاقيات وسلوك يشهد له به الجميع في تلك الفترة، وايضا معرفة مدى تقبله للعمل الجماعي وقدرته على استيعاب التنوع الثقافي والفكري.

ثم عرفت الرفاعي الناخبات بسيرتها الذاتية وما قدمت من عمل تطوعي خلال 30 عاما ومشاركتها في تنظيم وادارة الكثير من المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية وقضايا التربية والاسرة والشباب والمرأة وغيرها.

وتناولت الرفاعي الاخلاقيات التي تعهدت بالالتزام بها مؤكدة ضرورة ان تتحلى كل مرشحة باخلاقيات راقية تساهم في دعم واستقرار العملية السياسية.

ثم ختمت حديثها عن قدرة المرأة في معرفة احتياجات المرأة واكدت ضرورة تمكين المرأة داخل اسرتها وتمكينها من الحياة العامة من اجل اداء دورها على احسن وجه كامرأة شريكة، وطالبت الرفاعي بانشاء اكثر من مستشفى للولادة للنساء وفتح باب التبرع للسيدات لمثل هذا المستشفى كما تم التبرع لمستشفيات اخرى بعدها فتحت باب النقاش واجابت عن تساؤلات جميع الناخبات والحضور.

● ليلى الشافعي

روضان الروضان متحدثا وبجانبه هشام الشايع وعروب الرفاعي

الروضان: البرلمان الكويتي كان يضاهي برلمانات العالم في الرقي والطرح

الشايع: ضرورة إقرار قانون الذمة المالية وإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد

عروب الرفاعي: سعيدة بأن تكون المرأة اليوم ناخبة ومرشحة ومؤثرة في الحراك السياسي

الوعلان: الابتزاز السياسي شمل السلطتين التنفيذية والتشريعية

أكد مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق مبارك الوعلان ان الفساد الذي نحن بصدد مواجهته لا يقتصر فقط على فساد السلطة التنفيذية بل امتد هذا الفساد ليصل الى السلطة التشريعية مبديا اسفه من ان يصل الامر الى هذا المستوى من الانحدار السياسي، بحيث لم يتبق امامنا وامام كيان الدولة سوى مؤسسة القضاء التي نكن لها كل احترام وتقدير.

وأشار الوعلان الى ان الفساد الذي استشرى في المؤسستين التشريعية والتنفيذية خلال الفترة الماضية يمثل تحديا خطيرا في وجه التنمية والاستقرار ويحد من طموحات المخلصين من ابناء هذا الوطن، خاصة اذا ما علمنا ان العملية السياسية برمتها اصبحت على المحك، مبينا ان فساد الانتخابات والمؤسسات التشريعية والرقابية يقلل من المساءلة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي.

وحذر الوعلان من ان الفساد وصل الى مرحلة لا يمكن معها السكوت أو القبول به فتركه على هذه الشاكلة واعتماده منهجا يجعله ينخر في القدرة المؤسساتية للحكومة ولأجهزة الدولة، لأنه يؤدي الى اهمال واجهاض اجراءاتها الاصلاحية، واستنزاف مواردها ومصادرها بحيث تذهب هباء دون فائدة عامة تتحقق فأصبحنا نرى المناصب والذمم بفضل الفساد والمفسدين تباع وتشترى، مما ادى في نهاية الأمر الى تقويض شرعية الحكومة والمجلس معا، وتعطيل مسار العملية الديموقراطية وعملية الاصلاح والتنمية واستمرار الوضع على هذا الحال من الممكن ان يؤدي الى تراجع القيمة الديموقراطية بل وفقدانها.

وقال الوعلان ان ما حدث من تجاوزات وابتزاز سياسي يجعلنا نأسف غاية الأسف للشعب الكويتي الذي وضع ثقته في بعض نوابه الذين تاجروا بمقدراته، وقصروا عملهم النيابي والعام على تحقيق المنافع الشخصية التي تحقق لهم من ورائها الملايين.

مبارك الوعلان

العبدالجادر: غلاء الأسعار سبب رئيسي للمطالبة بزيادة الرواتب وإقرار الكوادر

قال مرشح الدائرة الثانية، النائب السابق، د.محمد العبدالجادر، إن الحكومة لديها الحلول الكاملة للقضاء على أزمة غلاء الأسعار التي استفحلت بشدة في السنوات الأخيرة، مؤكدا ان غلاء أسعار السلع الاستهلاكية والغذائية كان السبب الرئيسي لمطالبة موظفي الدولة بإقرار الكوادر وزيادة الرواتب، في ظل أزمات أخرى عانت - ولاتزال - الأسر الكويتية منها في قطاعات الصحة والإسكان والتعليم.

واستغرب العبدالجادر عدم اتخاذ الحكومة خطوات عملية، للقضاء على غلاء الأسعار، ومنها على سبيل المثال تخفيض الجمارك والرسوم الإدارية على بعض السلع، وإحكام السيطرة على مراقبة الأسعار، ومحاربة الاحتكار.

ورغم وجود الدعم لبعض السلع الأساسية للأسرة الكويتية، فإنه يجب تبني خطة شاملة ترمي إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات الاقتصادية المتاحة، للوصول إلى تخفيف معاناة المواطنين.

وأضاف ان المواطن الكويتي ليس بحاجة إلى مشاكل أخرى تضاف إلى قائمة المشاكل التي يعانيها، مؤكدا ان توافر النية في اتخاذ خطوات فورية وحاسمة من شأنه القضاء على تلك المشكلة، ولم تنجح المحاولات الحكومية الأخيرة التي عملت في أكثر من مناسبة على تحجيم القضية، ومحاولة إبرازها - إعلاميا - على أنها ظاهرة عالمية يصعب على الحكومة الكويتية وحدها مواجهتها.

د.محمد العبدالجادر

جانب من الحاضرات خلال الندوة (فريال حماد)

عيد شامان: وزارة الداخلية مطالبة بكشف تفاصيل تكرار جرائم سرقة الديزل

طالب مرشح الدائرة الرابعة عيد شامان وزارة الداخلية بكشف خيوط جريمة سرقة الديزل والتي تكررت أكثر من مرة دون أن تكون هناك اجراءات جادة للحد من هذه القضايا التي تشكل خطورة كبيرة على المجتمع الكويتي، وتضرب القوانين، مشيرا الى ضرورة كشف ملابسات وتفاصيل هذه القضية ومن هو الذي يقف وراءها.

وأكد شامان في تصريح صحافي أنه ستكون له وقفة جادة وحازمة إذا لم تتخذ وزارة الداخلية كل إجراءاتها القانونية بإحالة كل من يثبت تورطه في هذه القضية الى القضاء، مبينا أن تهريب شحنات من الديزل المدعوم الى خارج البلاد لابد أنه يتم بعمل منظم، ولا أستبعد أن تكون هناك جهات أخرى تشترك في هذه الجريمة، وعلى وزارة الداخلية استكمال تحقيقاتها وتحرياتها بالكامل حتى يأخذ القانون مجراه اللازم. وأشار شامان الى أننا نوجه رسالة الى الحكومة نطالب فيها وزير الداخلية بعدم التهاون مع كل متورط في هذه القضية التي تكبد الدولة الملايين من الخسائر، وعلى الوزارة تطبيق القانون بحذافيره على المتهمين، مؤكدا أنه سيتابع الإجراءات الأمنية التي ستتم والتعامل الحكومي ومدى تفاعلها في هذه القضية.

عيد شامان

بن مطيع يستنكر إيقاف الداعية النامي

استنكر مرشح الدائرة الخامسة د.أحمد بن مطيع قرار وزارة الأوقاف بمنع الداعية الشيخ صالح النامي عن الخطابة ووصف القرار بالمتسرع والمجحف في حق داعية عرف بأسلوبه العقلاني وطرحه المعتدل والتزامه بنهج السنة النبوية في جميع الخطب التي يذكرها أو الندوات والدروس الدينية التي يقيمها، وطالب بن مطيع وزير الأوقاف رفع المنع فورا والتحقق قبل اتخاذ أي اجراء من شأنه ان يلحق الضرر بالرجال الأفاضل والدعاة لاسيما ان الشيخ النامي من الدعاة البارزين في نبذ الحزبية والطائفية والفرقة وان ما ذكره في خطبة الجمعة كان تعديدا لفضائل يوم عاشوراء من الأمة الاسلامية ومحذرا من قيام البعض بأمور نهى عنها الرسول ﷺ ولم يتطرق الى اتهام طائفة او الاساءة اليها مثلما يشاع وعلى وزارة الاوقاف التحقق باليقين قبل ان تتخذ قرارات متسرعة. واشار بن مطيع الى ان المرحلة المقبلة من تاريخ الكويت تعتبر مرحلة حساسة تحتاج الى وحدة الصف ونبذ الطائفية والحزبية وان على الجميع الالتفاف حول الوطن والعمل من أجل ترسيخ مبدأ المواطنة وتفويت الفرصة امام من يريد الاساءة الى المجتمع الكويتي واختراق نسيجه المترابط، داعيا الناخبين الى اعلاء كلمة الحق واعانة الوالد الأمير على حسن الاختيار، مجددا دعوته الى الاصلاح والتنمية والتشجيع على غرس القيم الاصيلة في محاربة الفساد وشراء الذمم والتعامل مع القضايا التي تهم المواطن الكويتي بنظرة يراد منها الانجاز وعدم الانشغال بصغائر الأمور.

أحمد بن مطيع

45400 مواطن لهم حق التصويت في الدائرة الثانية

كوثر الغانم - كونا: تشير سجلات وزارة الداخلية الى ان 45400 مواطن ومواطنة يحق لهم التصويت في الدائرة الانتخابية الثانية لاختيار من يمثلهم في انتخابات مجلس الامة في فصله التشريعي الرابع عشر لعام 2012.

وارتفع اجمالي عدد الناخبين في الدائرة بمقدار 1927 ناخبا وناخبة بنسبة 4,43٪ عن اجمالي الناخبين في انتخابات 2009 بواقع 1016 ناخبا و911 ناخبة.

ويمثل اجمالي ناخبي الدائرة الثانية ما نسبته 11,34٪ من اجمالي الناخبين والناخبات في دولة الكويت البالغ 400296 بواقع 21396 ناخبا وبنسبة 5,34٪ و24004 ناخبات وبنسبة 5,99٪.

ويتوزع ناخبو الدائرة على 13 منطقة على النحو الآتي.. في منطقة ضاحية عبدالله السالم 5795 ناخبا وناخبة (2814 ذكور - 2981 اناث) وفي القبلة 34 ناخبا وناخبة (16 ذكور - 18 اناث) وفي منطقة الشويخ 1279 ناخبا وناخبة (642 ذكور - 637 اناث) و4510 ناخبين وناخبات (2239 ذكور - 2271 اناث) في الشامية.

بينما وصل عدد الناخبين والناخبات في منطقة القادسية 6060 (2865 ذكور - 3195 اناث) وفي المنصورية 2605 ناخبين وناخبات (1321 ذكور - 1284 اناث) وفي الفيحاء 5205 ناخبين وناخبات (2252 ذكور - 2953 اناث).

اما في النزهة فقد بلغ العدد 3857 ناخبا وناخبة (1754 ذكور - 2103 اناث) وفي الصليبيخات 6803 ناخبين وناخبات (3340 ذكور - 3463 اناث) و6998 ناخب وناخبة (3249 ذكور - 3749 اناث) في الدوحة.

بينما بلغ العدد في غرناطة 1642 ناخبا وناخبة (576 ذكور - 1066 اناث) وفي القيروان 612 ناخبا وناخبة (328 ذكور - 284 اناث) في حين لم يسجل أي ناخب او ناخبة في المرقاب.

وكان اجمالي عدد الناخبين والناخبات 43473 في انتخابات مجلس الامة لعام 2009 بواقع 20380 ناخبا و23093 ناخبة توزعوا في المناطق على النحو التالي:

في منطقة ضاحية عبدالله السالم 5575 ناخبا وناخبة (2691 ذكور - 2884 اناث) و34 ناخبا وناخبة (16 ذكور - 18 اناث) في القبلة وفي منطقة الشويخ 1245 ناخبا وناخبة (620 ذكور - 625 اناث) و4308 ناخبين وناخبات (2139 ذكور - 2169 اناث) في الشامية.

وكان عدد الناخبين والناخبات في القادسية 5772 (2702 ذكور - 3070 اناث) وفي المنصورية 2520 ناخبا وناخبة (1282 ذكور - 1238 اناث) وفي الفيحاء 4954 ناخبا وناخبة (2128 ذكور - 2826 اناث).

اما في النزهة فقد كان العدد 3727 ناخبا وناخبة (1682 ذكور - 2045 اناث) وفي الصليبيخات 6599 ناخبا وناخبة (3251 ذكور - 3348 اناث) و6800 ناخب وناخبة (3145 ذكور - 3655 اناث) في الدوحة.

بينما بلغ العدد في غرناطة 1547 ناخبا وناخبة (516 ذكور - 1031 اناث) وفي القيروان 392 ناخبا وناخبة (208 ذكور - 184 اناث) في حين لم يكن هناك أي ناخب او ناخبة في المرقاب.